أجرى المقابلة: خلود مصالحة
والمحامي خالد دغش

المحاميّة طاليا ساسون:
لا بديل لـ «حل الدولتين»

المعارضة في إسرائيل ضعيفة للغاية منذ سنوات، ومن يقوم بمناهضة سياسات الحكومة بالأساس فيما يتعلق بالاحتلال، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقيّة

لم يكن اللقاء مع المحاميّة طاليا ساسون سهلاً، فعادةً تكون المقابلات مع النساء أكثر شفافيّة وسلاسة، وحتماً سيتم طرق الجانب الشخصيّ فيها. التقينا بها في مقهى قريب من بيتها في القدس، لنجد أنها امرأة قوية، متمرسة، وأكثر من هذا مناورة جداً في أجوبتها.

قبل أنّ نتطرق إلى هوية المحاميّة ساسون من المهم القول إنها تشغل اليوم منصب رئيسة صندوق إسرائيل الجديد، وهو منصب بدأت به عام ٢٠١١، ما يعني عاما بعد الهجوم المنهج والمكثف، القائم حتى اليوم، على الصندوق من جهات اليمين، وما يعني أنها شغلت منصبها وهي تعي بصورة كبيرة أنها دخلت إلى حقلِ الغام، ومنصب ليس بالسهل تقلده، خاصة لامرأة، ما يعززَ أكثر الصورة التي وصلت إلى أذهاننا بأنها امرأة قويّة ومتمرسة.

انتهى اللقاء الأول، والذي استمرت مدته ساعة ونصف من الأحاديث، التي ممكن وصفها بمباراة «بينغ بونغ»، دون أنّ نعرف أي تفصيل عن حياتها الشخصيّة، وكأنها مصممة على ترك هذا الجانب الخاص من حياتها لها فقط. حتى في لقائنا الثاني، والذي اتسم أكثر بالحميمية، فضّلت الحديث عن ساسون الحقوقية والسياسية، وأقل عن المرأة.

هي على قناعة تامة أنّ هويتها الجندرية لم ولن تشّكل أي عائق لتقدمها مهنياً، فحققت ما حققته بحكم خبرتها ورغبتها في التقدم والتطور، لم تشعر للحظة – على حد تعبيرها- أنها تنافس الرجال، ولعل هذا ما دفع بصندوق إسرائيل الجديد إلى الاستعانة بها لتخطي الأزمة التي خلقها اليمين له.

من خلال المقابلة، تؤكد المحاميّة ساسون على أنها، وبخلاف ما يعتقده اليمين، إسرائيلية فخورة، هي مختلفة عن اليمين بقراءة الطريق الصحيح لمصلحة إسرائيل والحفاظ عليها.

وطنيتها، بالمفهوم الإسرائيلي، أضف إلى معرفتها وخبرتها

واجتهادها في القانون الإسرائيليّ والقانون الدوليّ، دفعت برئيس الحكومة السابق، أريئيل شارون، إلى تعيينها عام ٢٠٠٥، لتقصي مسألة البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة والقطاع، حيث قدّمت على أثر هذا التعيين تقريرا سمي لاحقاً على اسمها «تقرير ساسون».

شقت المحاميّة ساسون طريقها المهني من مكاتب الادعاء العام في القدس، ولاحقاً انتقلت إلى مكتب المدعي العام، وكانت مقربة إلى عددٍ من التحقيقات الحساسة والمهمة، وحتى أنّ هنالك تحقيقات مشهورة، تطرقنا لها في المقابلة، رافقتها بشكل شخصيّ.

بالنسبة إلى ساسون، وصل هجوم اليمين اليوم على صندوق إسرائيل الجديد، إلى حد اصدار حملات إعلاميّة مُكّثفة حشدت وجندت الجماهير في إسرائيل، وقسما من رجال الإعلام، استنادا لادعاء أنه يموّل مشاريع تقوض يهودية إسرائيل، وبلغت الحملة درجة نشر صور لرئيسته السابقة، نعومي حزان، مع قرنين وكأنها شيطان، وهدر دم موظفيه.

كإسرائيلية، ونشدد مرة أخرى «إسرائيلية فخورة»، كان لنا هذا اللقاء معها..

بطاقة تعريف

(*) سؤال: المديرة العامة لصندوق إسرائيل الجديد، محامية في قسم المهام الخاصة في النيابة العامة، ومقدمة التقرير الحكوميّ بموضوع البؤر الاستيطانية غير القانونيّة والمسمى لاحقاً تقرير «ساسون»، بطاقة تعريف...

ولدت في كيبوتس «كريات هنافي»، لعائلة وصلت إلى البلاد قبل ١٠٠ عام، وأسست هذا الكيبوتس مع عائلات أخرى.

عائلتي مثاليّة الفكر، لطالما حلمت ببناء دولة للشعب اليهودي، ديمقراطيّة وتضمن المساواة لجميع الفئات السكانيّة على أرضها.

شغلت سابقاً منصب مدعية عامة في النيابة لمدة ٢٥ عاماً، منها ١٢ عاماً في النيابة العامة في القدس، و١٣ عاماً ممثلة النيابة العامة في المحكمة العليا، شغلت عدة مناصب إضافية ومثلت الدولة في ملفات متنوعة منها الجنائيّة، والأمنيّة وما إلى ذلك. مثلت أمام قضاة المحكمة العليا بمختلف التركيبات وحتى في تركيبات خاصة.

(*) سؤال: كيف تم التحوّل من النيابة العامة إلى حقوق الإنسان، علماً أنّ هذا التحوّل غير مفهوم ضمناً؟

أعي أنّ هذا يُعّد تحولا للكثيرين، وكأني تحوّلت من موقف

طاليا ساسون

إلى موقف مغاير تماماً، لكني لا أرى أي تحوّل بالموضوع، على العكس أرى أنّني أقوم بتطوير موضوع من خلال آخر، فكل ما أقوم به هو لمصلحة إسرائيل.

من المهم الإشارة إلى أنّ إسرائيل عرفت نفسها على أنها ديمقراطيّة ويهوديّة، وأنا من خلال عملي أهتم بتطوير الحفاظ على الجانب الديمقراطيّ من التعريف.

وإن تمعنا بالتعريف الديمقراطيّ نجد أنه يحمل أيضاً التعامل بمساواة مع كافة المواطنين، التعامل بتسامح وتقبل وتفهم الآخر، هو يضع الإنسان في صلب اهتمامه، ويعمل على تطويره في كافة المجالات سواءً الاجتماعيّة، أو الاقتصاديّة أو السياسيّة، عليه ما قمت به سابقاً وما أقوم به لاحقاً ما هو إلا إتمام للمشوار الذي بدأته في الحفاظ على هذه الديمقراطيّة وتطبيقها بالمفهوم الصحيح.

«إسرائيل يمكن أن تكون ديمقراطيّة وأيضاً يهوديّة»!

(*) سؤال: كل المؤشرات والتغييرات الأخيرة، منها مشروع قانون القوميّة، تؤكد أنّ إسرائيل بصدد تقوية يهوديتها مقابل ديمقراطيتها، ألا تظنين أن هذا يعدّ مساً بالمبادئ التي حملتها وناضلت من أجلها؟!

بالطبع لا. برأيي هنالك أشخاص يحاولون إقناعنا أن هنالك تضاربا وفجوة بين التعريفين، اليهوديّة والديمقراطيّة. وكأن «دولة الشعب اليهودي» لا يمكن أن تكون ديمقراطيّة. أنا لست من هؤلاء، برأيي إسرائيل يمكن أن تكون ديمقراطيّة وأيضاً يهوديّة، يمكن أن تكون الحاضنة لكل اليهود خارج البلاد، بمعنى أن كل يهودي يمكن أن يحصل على مواطنة إسرائيلية،

ولكن حال قرر العيش هنا عليه أن يعي أن هذه الدولة تمنح المساواة لجميع المواطنين.

في النهاية، يعني التعريف الديمقراطيّ التعامل بمساواة مع كل المواطنين، العرب واليهود، وعليه يجب أنّ يركز تطلعنا على تحصيل هذه المساواة وتطبيقها، بدون أي مُفاضلة لديانة معينة على أخرى.

أعي أنه لا توجد مساواة مطلقة، وأحيانا من الصعب الوصول إلى المساواة المطلقة، كما صعوبة تطبيق كل القيّم العالميّة بصورة مطلقة، لكن وظيفتنا الدفع نحو تطبيقها بصورة أفضل، وهنالك الكثير مما نفعله من أجل ذلك، وهذا ما نقوم به أصلا في صندوق إسرائيل الجديد.

المبدآن، اليهوديّة والديمقراطيّة، ثقيلا الحجم والمعنى، إلا أنهما قادران على التعايش سوية، حال كنّا على قناعة بعدم تفضيل مبدأ على الآخر، على العكس، يمكن تقوية كل منهما بشكل منفصل.

(*) سؤال: من خلال عملك في الادعاء العام انشغلت في ملفات حساسة جداً، منها التحقيق مع قياديين في الحكم، كما الحال مع قضيّة «عمدي»، والتحقيق مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في حينه أوصيت أن يتم تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، إلا أن المستشار القضائي للحكومة، الياكيم روبنشطاين، قرر خلاف ذلك، من خلال اطلاعك على التحقيقات في الملف في حينه (١٩٩٩) هل من الممكن تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة اليوم، والمشتبه بعددٍ من ملفات الفساد؟

من المهم بداية القول إنّ المعلومات في الإنترنت غير دقيقة، ومغالطة، فقضية عمدي تتطرق إلى استغلال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وزوجته عام ١٩٩٩ منصبهما وتحويل مبالغ إلى المقاول أفنير عمدي لإجراء أعمال ترميم خاصة على حساب مكتب رئيس الحكومة، أنا شخصياً لم أعمل على هذا الملف ولم أكن على اطلاع عليه ولم أوص بتقديم رئيس الحكومة وزوجته وآخرين إلى المحاكمة، إنما كنت شريكة في قضية أخرى تماماً، فقد كنت المدعي العام المرافق لقضية «بار أون- حبرون» (المحامي بار أون والخليل).

وهذه القضية، لمن لا يعرف، هي قضية التحقيق الأولى مع رئيس الحكومة الحاليّ والسابق، بنيامين نتنياهو، وكانت عام ١٩٩٧، في حينه، كان رئيس الحكومة نتنياهو يجب أن يقرر بالنسبة للانسحاب من قسم من الخليل، كجزء من تطبيق اتفاقية أوسلو، التي طُبق قسمٌ منها في عهد حكومة اليسار التي ترأسها إسحق رابين، ولاحقاً شمعون بيريس من أقطاب حزب العمل، لكن نتنياهو كان بحاجة إلى أغلبية في الحكومة لتنفيذ هذا الانسحاب على أرض الواقع، وكان لحزب «شاس» القول الفصل، وعليه تصويته مهم جداً للمصادقة على الانسحاب.

كان القياديّ في «شاس»، اريه درعي (اليوم يشغل منصب وزير الداخلية)، في حينه يخضع للتحقيقات وقدمت ضده لائحة اتهام في شبهات فساد وخيانة الأمانة في المحكمة المركزية في القدس، والذي يجب أن يقرر في تقديم لائحة اتهام ضده كان المستشار القضائيّ للحكومة، ميخائيل بن يئير، إلا أنّ هذا كان في نهاية خدمته ،والمستشار القضائي للحكومة التالي هو من يتوجب عليه أخذ قرار في هذا السياق.

في حينه كانت هنالك محاكمة لدرعي، وكان من المتوقع أن يتم اتهامه والدخول إلى السجن، والمستشار القضائي للحكومة قد يمنع هذا الدخول إلى السجن.

وفق القرائن التي جمعتها الشرطة والنيابة العامة في حينه، يتضح أن رئيس الحكومة، ومقابل تصويت «شاس» لصالح الانسحاب من الخليل، وإنقاذ الائتلاف الحكوميّ، قرر تعيين المحامي روني بار أون لمنصب المستشار القضائي للحكومة، ولم يفصح عن العلاقة التي جمعت بار أون بأرييه درعي، فيما كانت الصفقة التصويت لصالح الانسحاب الجزئي من الخليل مقابل صفقة ادعاء في ملف درعي، ما يعني أن درعي لن يُرسل إلى السجن.

أعلن نتنياهو- وبتواطؤ مع وزراء حكومته، منهم وزير العدل تساحي هنغبي، والذي اتضح لاحقاً أنه عمل كمحام متدرب في مكتب بار أون، الذي رشح نفسه للانتخابات منً قبل الليكود- عن تعيين المحامي بار أون لمنصب المستشار القضائي للحكومة، علماً أنه لا يملك مؤهلات وخبرة كسابقيه من المستشارين القضائيين للحكومة.

جرّ التعيين سلسلة من الضغوطات الجماهيرية، التي لم تهدأ حتى بدأت التحقيقات عن علاقة بار أون بدرعي، الأمر الذي أدى إلى إعلان الأول عن انسحابه من إشغال المنصب بعد أن كشف أيضاً عن إدمانه للقمار.

دفعت هذه الضغوطات برئيس الحكومة، نتنياهو، إلى فتح تحقيق في القضية التي كشفت لاحقاً عن نية رئيس الحكومة وعن الصفقة التي تم إبرامها، خفية مع «شاس»، لإنقاذ زعيمها اريه درعي.

بخلاف النتائج والقرائن، قرر المستشار القضائي للحكومة، الياكيم روبنشطاين، في حينه أنّه لا يمكن تقديم رئيس الحكومة ووزرائه للمحاكمة، بشبهة خيانة الأمانة، على الرغم من أن أحد قضاة العليا لم يتفق مع قرار المستشار القضائي للحكومة.

أنا رافقت هذه التحقيقات من مكتب المدعي العام، في حينه

عدنا أربيل، والتي كانت بصف المستشار القضائي للحكومة من حيث الموقف.

بالنسبة للسؤال، إذا ما كانت التحقيقات اليوم مع رئيس الحكومة، نتنياهو، قد تؤدي إلى تقديمه للمحاكمة، لا أستطيع الجزم بالموضوع، فأنا لست على إطلاع على مجريات التحقيق، والمعلومات التي تصلني هي من الإعلام الإسرائيلي فقط.

آمل، إذا كانت هنالك قرائن وأدلة كافية، أن يقوم المستشار القضائي والمدعي العام، بوظيفتيهما، وأن يقدماه للمحاكمة.

ما يمكنني قوله في هذا السياق، إنه ومن خلال خبرتي في مجال القضاء عامة، والنيابة العامة خاصة، لا يوجد أي مواطن في إسرائيل فوق القانون، وهذا يشمل رئيس الحكومة ذاته.

الاعتقاد السائد أن رئيس الحكومة فوق القانون هو أيضاً غير صحيح، وإذا كان بنيامين نتنياهو يظن أنه فوق القانون فهو مخطئ تماماً.

«قانون التوصيات» فاسد وملوّث

(*) سؤال: بالطبع هو يظن أنه فوق القانون، وقانون التوصيات الذي يمنع الشرطة من تقديم توصياتها عند نهاية التحقيق يؤكد على ذلك، كيف يمكن أنّ يؤثر القانون على التحقيقات مع نتنياهو؟

تعرّض قانون التوصيات لحادث طرق صعب، خاصة بعد أن نجح بإخراج آلاف الإسرائيليين من بيوتهم للتظاهرات أيام السبت في ساحة رابين. تواجد الآلاف مؤشر على أنّ الجمهور الإسرائيلي يرفض الفساد الحكومي، وهي رسالة ليست فقط لرئيس الحكومة، إنما لوزير الماليّة من حزب كلنا، موشيه كحلون، والذي يحافظ على صمت حيال هذا القانون الفاسد.

مؤشر آخر لحادث الطرق نجده في التحقيقات مع عضو الكنيست دافيد بيتان، ممن سعى إلى شرعنة القانون بشدة، فهو اليوم منشغل بتحقيقات ضده قد تضع مسألة دعمه للقانون في خانة المشتبه به مرتين.

يمكنني القول إن هذا القانون فاسد، غير مقبول في نظام ديمقراطيّ، هو يوسخ كتاب القوانين في إسرائيل.

(*) سؤال: كيف سيؤثر هذا القانون على عمل الشرطة وعمل النيابة العامة؟

بالطبع سيؤثر على عمل الشرطة والنيابة العامة، وأبسط مثال على هذا المس أنه مخصص لنوع معيّن من الأشخاص، ما يعني أنه يُفعّل في حالات تحقيق معيّنة، لماذا؟ لأن الحديث عن تحقيقات مع سياسيين؟!

لنوضّح قليلا هذا الموضوع، القانون يمنع الشرطة من تقديم توصياتها للنيابة العامة، في التحقيقات التي ترافق فيها النيابة العامة الشرطة في التحقيق. وهذه التحقيقات عادةً ما تكون متعلقة بالتحقيق مع سياسيين أو قضايا جنائيّة مركبة جداً.

ومجرد اقتصار القانون واختزاله على أشخاص معينين، يمس بهيبة القانون، فالقانون وجد ليطبق على الجميع، وسلطته فوق الجميع.

إلى ذلك، ماذا عن المس بحق الجمهور في المعرفة، وهو حق مقدس أكدت عليه النظم والقوانين الإسرائيلية، يحق للجمهور أن يعرف أي الأدلة والقرائن قامت الشرطة بجمعها، في النهاية يحق لي كمواطن الاطلاع على هذه القرائن والموافقة أو نقد عمل الشرطة، ويحق لي أنّ أكتب في الصحيفة مقالا بناءً على هذه التوصيات.

نحن في نظام ديمقراطيّ، قمنا باختيار هؤلاء الأشخاص ليمثلونا في العمل والموقف، وعليه يحق لنا أن نعرف ماذا يفعلون مع الثقة التي منحناهم إياها، ومن هذا الباب أعود وأؤكد أنّ القانون غير أخلاقيّ، غير دستوريّ، ولا يتلاءم مع نظم تدعي الديمقراطيّة.

(*) سؤال: أقدمت الكنيست والحكومة في الآونة الأخيرة على قوننة عشرات القوانين العنصريّة، التي تمس بشكل مباشر وغير مباشر بالفلسطيني في الضفة الغربية وداخل إسرائيل، وسبق أنّ ترشحت للكنيست ضمن قائمة "ميرتس"، هل ستعيدين الترشح مرة أخرى، وكيف يمكن التصدي إلى هذا الكم الهائل من القوانين العنصريّة؟

من المهم التوضيح بداية أنّ ليس كل من يتواجد في الكنيست متواطئ مع القوننة العنصرية، فهذا فهم مغالط للعبة الديمقراطيّة، هنالك من يتواجد في الكنيست ويرفض هذه القوانين، ويقوم بمواجهتها بالطرق البرلمانيّة وأيضاً خارج البرلمان، وهذا ما يُسمى بالمعارضة.

ومن غير المنصف أن نصف كافة الأعضاء بالمتواطئين والمشجعين للتشريعات العنصرية، فنحن نسمع الأصوات الرافضة لهذه القوانين، ليس فقط داخل الكنيست إنما من على كل منصة جماهيرية، حيث يقوم هؤلاء بالدفاع عن قناعاتهم في كل مناسبة متاحة لهم.

ولو كنت في الكنيست لتصرفت بالمثل، وكنت لأحاول جاهدة أن أمنع تشريع مثل هذه القوانين، وكنت لأصرخ كما أقوم اليوم وأعلن رفضي لها، وأحاول استغلال كل منصة وكل منبر

للتعبير عن موقفي هذا، وهو موقف ليس تصريحيا فقط إنما مبدئي، وعن مبادئي لست مستعدة أن أتفاوض أو أن اساوم.

فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، نعم هنالك عدة قوانين عنصرية تم تشريعها مؤخراً، وأتفهم كثيراً نبرة الألم والغضب التي ظهرت في سؤالك، فهنالك قوانين من المُعيب التفكير أيضاً بقوننتها، كما الحال في قانون المقاطعة.

المثير في قانون المقاطعة أنّ المحكمة العليا صادقت عليه، وبهذا ليس فقط شرعت كم الأفواه ومست بحرية التعبير، إنما مهدت الطريق إلى قوننة قوانين أخرى لا تتلاءم مع النظم التي تدعي الديمقراطيّة، مثل مقترح قانون القومية والذي يتم الحديث عن قوننته مؤخراً.

برأيي، قانون القوميّة غير دستوريّ، لأنه يبني درجة بين تعريفين مهمين بُنيت وأسست عليهما اسرائيل، وهو يهودية الدولة وديمقراطيتها. كل طفل في إسرائيل تعلم ودرس وذوّت وثيقة الاستقلال وتعريفها للدولة، فلا يعقل أن نقوم اليوم بتغيير هذا التعريف وتحريفه، وتفضيل مبدأ على الآخر.

الحديث عن مبدأين يتماشيان مع بعضهما ولا يوجد بينهما أي تناقض وأي محاولة لتفضيل مبدأ على آخر قد يمس بالتوازن القائم حتى اليوم، وعليه لا يمكن قبول الحجة أنّ يهودية الدولة لن تمس بديمقراطيتها إنما تؤكد أن اسرائيل هي بيت الشعب اليهودي، علماً أننا تجاوزنا هذا التأكيد.

في المحصلة، أرفض هذا القانون، فبالإضافة إلى كونه غير دستوريّ، فهو غير أخلاقيّ، يمس بالتاريخ، يمس بالقضاء الإسرائيلي أيضاً.

(*) سؤال: برغم هذا الاستياء، هل يمكن وقف هذه القوانين العنصريّة، فهنالك العشرات منها ما زال مطروحاً للنقاش والتصويت عليه؟

سؤال صعب، باعتقادي لا يوجد جواب عليه، ليس فقط عندي إنما كل شخص قد توجهين له ذات السؤال. موجة القوانين العنصرية تصل من الحكومة الحاليّة، ومن الائتلاف الحاليّ، الذي يحاول أنّ يُضلل الجمهور بتفسير أنّ يهودية الدولة في خطر مقابل ديمقراطيتها، ويأتي هذا التفسير للتضييق أكثر على المواطنين العرب، وهذا ما أرفضه بالطبع، لكن رياح التغيير لن تهب إلا في حال غيرنا الرأس الهرميّ.

من المهم في هذا السياق التشديد على أنّ غالبيّة الجمهور في إسرائيل ديمقراطيّة التوجه، هذا ما لمسناه في التظاهرات الأخيرة في تل أبيب، وهذا ما يجب أن نعززه.

من الصعب إخراج الناس للشوارع، لذلك خروج الآلاف إلى الشوارع يحمل مقولة مهمة، وهي أن الشعب يخالف الحكومة في رأيها وتوجهها الحاليّ.

(*) سؤال: هل الجمهور الإسرائيلي ديمقراطيّ التوجه فعلا؟

أؤمن وبشدة أن أغلبية المجتمع في إسرائيل مؤيدة للديمقراطيّة، وترغب بالسلام مع الشعب الفلسطيني، هذه قناعتي، ولربما أنا ساذجة، لكن يقال إنّ هنالك استطلاعات تؤكد على ذلك.

تحدثت إلى الكثير من فئات المجتمع، حتى تلك التي لا توافقني من حيث التوجه، إلا أنها راغبة فعلا بإحداث سلام، وأنا أُعد من الأصوات المعتدلة، يعني مؤكد أنّ أي يساري ويميني من حيث الموقف قد يتفق مع توجهاتي.

أنا على قناعة تامة أنّ القيادة في إسرائيل لو تغير توجهها السياسي وتحاول إقناع الشعب بضرورة إحداث تسوية سياسيّة، فإن الشعب سيتفق معها ويقوم بدعمها حتى تحقيق هذه الرغبة.

المقارنة مع نظام الأبرتهايد غير مقبولة عليّ وحل الدولتين لم يمت!

(*) سؤال: الممارسات في إسرائيل تذكرنا بنظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا، لكن لم نستعمل الكلمة...

أعي أنّ هنالك ادعاء كهذا، لكن استعمال الكلمة ابرتهايد غير مقبول عليّ. جاء هذا التعريف من واقع مغاير تماماً لما يحدث هنا.

أتفق معكما أنّ الوضع سيء كفاية هنا، إلا أنه لا يصل حد تسميته ابرتهايد، هنالك فصل بين شعبين، إلا أنّ هذا الفصل لا يتجلى في كافة مناحي الحياة، ناهيك على أنه قابل للتغيير وفق النضال ومستوى النضال، فالفرد هو المسؤول عن مصيره هنا.

الرقابة على المس بالحريات، الفردية والجماعيّة، لا زالت موجودة، والأصوات المناهضة لهذا المس لا زالت تُسمع، منها الحكوميّة، وعليه تسمية الوضع هنا بأبرتهايد غير مقبولة عليّ، لأنها غير دقيقة من حيث توصيف الوضع.

(*) سؤال: سمعنا كثيراً عن تقرير "ساسون" حول البؤر الاستيطانية العشوائية، إلا أنه ومنذ ذلك الحين مر أكثر من ١٢ عاماً، حتى أن رئيس الحكومة السابق اريئيل شارون توفي، عدد البؤر الاستيطانية آخذ في التوسع والازدياد، حتى لو كان هنالك هدم لأي بؤرة استيطانيّة فإنه يتم في اليوم التالي إيجاد بديل لمكانها، وتصريحات رئيس الحكومة فيما يتعلق بحل الدولتين متضاربة

ومبهمة، ألا تعتقدين أنّ حل الدولتين قد دفن؟

من يدعي أن حل الدولتين قد انتهى أو دفن هو إما اليمين الإسرائيليّ، وهو لا يرغب بهذا الحل ولا يرغب في أن تكون إمكانيّة ذلك مطروحة أصلا، كونه يرغب بسيطرة إسرائيلية على كل المناطق، ما يعني إقامة مستوطنات إضافيّة، أو أنه من اليسار أو المركز الإسرائيلي والذي أصيب باستنزاف ويأس من تغيير الوضع القائم.

في كل الأحوال، وفي الحالتين، هذا الادعاء لا يخدم إلا اليمين، ويخدم رؤيته المستقبلية في السيطرة على كل الأرض، لذا يحاول أن يقنعنا أنّ حل الدولتين ذهب إلى الجحيم.

انا لا أقبل هذا الحكم والطرح، برأيي، لا يزال حل الدولتين إمكانيّة مطروحة، فيمكن الوصول إلى تفاهمات مع الفلسطينيين مع إبقاء ٧٥٪ من المستوطنين في أماكن سكناهم وترحيل ٢٥٪ من المستوطنين إلى داخل الخط الأخضر، وهو ليس بالأمر المستحيل، في حال رغبنا بذلك.

في الضفة الغربية هناك حواليّ ٤٠٠ ألف مستوطن، في حال كانت هناك تسوية سياسيّة واتفاق سلام فإن اسرائيل ستضطر إلى ترحيل من ١٢٠ ألف مستوطن إلى ١٥٠ ألف مستوطن إلى داخل اسرائيل ويمكن إبقاء البقية حيث يتواجدون.

وأؤكد مرة أخرى، الحل ليس بالسهل، ولن يكون دفعة واحدة، إنما على مراحل، لكنه الحل الأفضل للطرفيّن، فلا يوجد حل بديل له برأيي، وطرح دولة إسرائيل مع مواطنين فلسطينيين دون حقوق غير مقبول عليّ.

(*) سؤال: إذا أخرجنا ١٥٠ ألف مستوطن، يبقى ٢٥٠ ألف مستوطن في أراضي الـ ٦٧، عن أي تسوية سياسيّة ممكن الحديث في هذه الحالة، وأي اقتراح يقدم للجانب الفلسطيني في المقابل؟

لتوضيح الأمر، مهم تقسيم المستوطنين في الضفة الغربية، فهنالك ٣ أنواع مستوطنين، الثلث يسكن في مناطق متاخمة للخط الأخضر، الثلث الآخر في مناطق جبلية قريبة من الخط الأخضر، والثلث الأخير في بؤر عشوائية في عمق الأراضي المحتلة. واقتراحي هو إخراج الثلث الأخير تماما من موقعه، إبقاء الثلثين الأول والثاني مع إجراء تبادل أراض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

(*) سؤال: أي تبادل أراض تقترحين، تحويل أم الفحم مثلا للسلطة الفلسطينية؟

لا. أنا ضد إجراء أي تبادل سكاني مع العرب، لأنهم عرب. أنا قلت تبادل أراض وليس للسكان، ما يعني أن السكان والمواطنين يجب أن يبقوا لكن في المقابل منح السلطة أراضي مُعّرفة على أنها إسرائيلية.

لا اعتقد أن هنالك مواطنا، عربيا أو يهوديا، يرغب بتغيير مكان سكنه، ولا يمكننا إلزام أي مواطن بتغيير مواطنته، وهذا ليس ما قصدته.

كل مواطن بغض النظر عن قوميته له الحق أن يختار مكان سكنه، في أم الفحم، في الضفة أو في تل أبيب، هو الوحيد المخوّل باتخاذ هذا القرار.

(*) سؤال: إلى أي مدى أثر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٣٤ (٢٠١٦) والذي اعتبر أن المستوطنات غير قانونية، على سياسة إسرائيل التوسعية والاستيطانية؟

لا أعرف، فأنا مثل أي مواطن أستهلك الإعلام وأقرأ عن الاستيطان من خلال الإعلام.

فعلياً يمكنني القول والتأكيد إن سياسة إسرائيل التوسعيّة تتجه نحو بناء مستوطنات إضافية، وهو قرار مؤسف، وكإسرائيلية فخورة جداً بهويتي أقول إنّ هذه الأجندة السياسية خطأ، ولا تخدم مصلحة اسرائيل، على العكس تماماً، تضرها.

(*) سؤال: أي الأدوات النضاليّة يمكن إتباعها لإلزام اسرائيل باحترام هذا القرار الدوليّ؟ BDS مثلا؟

لا، أنا لا أؤمن بالمقاطعة وبأنها آلية مؤثرة. التغيير الوحيد يجب أن يأتي من الداخل، تغيير سياسيّ، وهذا يحدث بعد أن يقتنع مواطنو إسرائيل أنّ هذه الأجندة التوسعية لا تخدم مصالحهم ومصلحة إسرائيل بالأساس.

كان هنالك رؤساء سابقون ممن حاولوا تبني أجندة مختلفة، منهم رابين وإيهود أولمرت وحتى أيضاً أريئيل شارون، المعروف بمواقفه اليمينية، إلا أن ما قام به هو تنفيذ مخطط الانسحاب أحاديّ الجانب.

تتبنى الحكومة الحاليّة أجندة لن تدوم طويلا، ستنهك المواطنين بسبب الصراع، وسيُحّثُ المواطن عن تغييرها، وهذا ما يحدث في النظم الديمقراطيّة.

(*) سؤال: إلى أي مدى كنت قريبة من رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون؟ وما الذي دفع إلى تغيير مواقفه، وإن لم يكن بالتغيير الكبير؟

لا يمكنني التحدث باسمه، لكنني كتبت كتاباً أصدرته دار النشر "كيتر" في كانون الأول ٢٠١٥، حاولت أن أعطي إجابة عن تعيين شارون لي لبحث مسألة البؤر الاستيطانية، ولم أجد إجابة.

الإجابة الأقرب لتقديري كان الضغط الدوليّ، فقد مورس على شارون ضغط دوليّ كبير بسبب المستوطنات، وهذا ما دفعه إلى تعييني، ناهيك عن أنه شعر أنه يفقد السيطرة على البؤر الإستيطانيّة، مكانها، عدد سكانها، الخطورة التي تحيط بها، فقرر توكيل المهمة لي، ولاحقاً سمي التقرير باسمي.

كان لدى شارون الكثير من الجرأة، والقدرة على اتخاذ قرارات حتى لو أنها خارج الإجماع العام، وأكبر مثال على ذلك خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة.

اختلفت ولا زلت اختلف معه في الموقف، ولم أكن من داعميه سياسياً، هو كان يفكر بمصلحة إسرائيل من وجهة نظره، وليس بالضرورة أنها صحيحة، لكنه كان يملك القدرة الكافية لفرض آرائه ومواقفه حتى على مخالفيه في الرأي.

(*) سؤال: تطرقت أكثر من مرة إلى ضرورة تغيير الحكومة الحاليّة، علماً أنّ الانتخابات الأخيرة أفرزت فوزاً كبيراً لليكود. هل برأيك هنالك احتمال لتغيير الحكومة الحاليّة مع هذا الفارق؟

بالطبع. أنا على قناعة أن الحكومة ستتغير، يبقى السؤال متى سيتم ذلك. أعي جيداً أنّ معسكر الـ «وسط- يسار» يعاني من أزمة قيادة وإيجاد بديل لنتنياهو، لكن أنا على قناعة أنّ هذا المعسكر سيقوى وسيقوم بالتغلب على الحكومة الحاليّة، لأن الشعب عاقل كفاية ليعرف مصلحته، ولربما يحدث هذا قريباً، أيضاً لا يمكننا أن نتنبأ أو نفرض أي شروط.

(*) سؤال: إلى أي مدى برأيك النظام القضائي منصف مع الفلسطينيين في الضفة الغربية؟

لا يوجد إنصاف، فهناك نظام قضائي واحد، إلا أنّ الإسرائيلي يعاقب بصورة مختلفة تماماً عن الفلسطيني، والحديث يدور عن فصل على أساس عرقيّ، وهو مرفوض وغير مقبول عليّ.

آمل أن تقوم مؤسسات تطبيق القانون بفرضه بصورة متساوية من حيث العقاب على الإسرائيليّ والفلسطينيّ.

الهجوم على الصندوق الجديد لإسرائيل

(*) سؤال: لنتحدث قليلاً عن الهجوم على الصندوق الجديد لإسرائيل، كيف تواجهون هذا الهجوم؟

تحوّل الهجوم على صندوق إسرائيل الجديد إلى أخبارٍ قديمة، فعلى الأغلب نحن تجاوزنا الموضوع، وفي هذا السياق عليّ أنّ أوضح بعض النقاط المهمة جداً.

بدايةً، معظم أموال صندوق إسرائيل الجديد، والحديث عن حواليّ الـ ٩٠٪ من الموازنة، تصلنا من رجال يهود في المهجر والشتات، قسم منهم أميركي إلا أنه ليس فقط أميركي، هنالك متبرعون يهود من السويد، أستراليا، كندا، بريطانيا ومؤخراً يوجد لنا فرع جديد في برلين.

هذا هو مصدر تمويلنا، من متبرعين يهود يؤمنون وبشدة بضرورة الحفاظ على إسرائيل كدولة للشعب اليهودي وديمقراطيّة ويرغبون بشدة في تقوية وتدعيم أسسها الديمقراطيّة.

هم يرغبون ببناء مجتمع مدني قويّ في إسرائيل يعمل من أجل مصلحة المواطنين، دون تفرقة بين يهودي وعربيّ وأي فرق آخر، وفي النهاية يرغبون في خلقِ مجتمع صحيّ وسلميّ.

إن ذات المولين والمتبرعين يدعمون المساواة بين المواطنين، والكلمتان «رفاهيّة واجتماعية» بوصلة تحرّك دعمهم السخيّ والكريم.

وفيما يتعلق بالهجوم علينا، رغم أنّ مصادر تمويلنا معروفة، يمكن تفسيره: المعارضة في إسرائيل ضعيفة للغاية منذ سنوات، ومن يقوم بمناهضة سياسات الحكومة، بالأساس فيما يتعلق بالاحتلال، هي مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقيّة، ونظراً لأن هذه المؤسسات ممولة من قبل صندوق إسرائيل الجديد فالحكومة تتبع مبدأ «اتبع المال»، وتبحث عمن يموّل هذه المؤسسات والمنظمات، وعليه تقوم بالهجوم علينا.

نحن في صندوق إسرائيل الجديد، حسمنا الموضوع من الاحتلال، نرفض الاحتلال ونعتقد أنه سيء لإسرائيل وأمنها، نحن مع حل الدولتين، ونرى أن مصلحة إسرائيل في هذا الاتجاه، وعليه نعمل أيضاً على تطبيق هذا الموضوع على أمر الواقع، ولن نتجاهل أنه يصب أيضاً في مصلحة الجانب الإسرائيلي وحتى السلام العالميّ، فالهدوء في الشرق الأوسط وحل النزاع العربي- الإسرائيلي ستكون له تداعيات ليس فقط على المنطقة هنا، إنما على السلام العالمي عامةً.

(*) سؤال: هل كانت هناك لحظات اضطررتم خلالها إلى التراجع، أو تخفيض سقف النضال، بسبب الهجوم؟

كلا بالمرة. بدأ الهجوم على صندوق إسرائيل الجديد عام ٢٠١٠، ولربما في البداية، عانى الصندوق من صدمة، لم يفهموا لماذا يقومون بالهجوم عليهم، حتى الآن قاموا

بتجنيد أكثر من ٣٥٠ مليون دولار لمصلحة المجتمع المدني في إسرائيل، للحفاظ على أمن نسائنا من العنف، لتعزيز المساواة بين المجتمعين العربي واليهودي، لمناهضة العنصرية، لدعم وتعزيز مناطق الضواحي، فلماذا هذا الهجوم أصلا؟!

شغلت منصب رئيسة الصندوق عام ٢٠١١، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم نحن لا نتخاذل، على العكس، نقوم بالتفسير والشرح لماذا عملنا مهم للمجتمع الإسرائيلي ولأمن المجتمع الإسرائيلي، ومن المهم التشديد، نقوم بالشرح والتفسير وليس الدفاع، أنا لست أدافع عن صندوق إسرائيل الجديد، هذا يضعه في خانة المتهم، برأيي عمل صندوق إسرائيل الجديد يعتبر وطنياً من الدرجة الأولى ومن يقوم بالهجوم هو ليس بالوطنيّ، هو لا يفكر بمصلحة إسرائيل وأمنها.

(*) سؤال: الانطباع هو أنّ صندوق إسرائيل الجديد لا يزال في مرحلة الدفاع، أو الشرح على حدّ تعبيرك... فلماذا لم يتحول إلى مرحلة الهجوم، علماً أن مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بالهجوم عليكم من مؤسسات وصناديق صهيو- مسيحية؟

خط عملنا هو الحفاظ على التعددية، يضاف إلى ذلك أن طريقة اتخاذ القرارات في إدارة الصندوق الجديد، قد تمنعنا من التحول إلى الهجوم، ففي إدارة صندوق إسرائيل الجديد هنالك قرابة الـ ٣٠ عضواً، ولنغير سياسة التعامل علينا أن نقنع الـ ٣٠ عضواً وأن نتخذ قرارات بالإجماع، وهذا ليس بالشيء الهيّن.

مع ذلك، نحن لم نصمت حيال الهجوم، على العكس فقد قمنا بعدة حملات مضادة، إحداها كانت ناجحة جداً ووصلت إلى آلاف المشاركات والتفاعل.

(*) سؤال: لماذا لم يتم توحيد كافة المنظمات التي يدعمها صندوق إسرائيل الجديد للعمل على مواجهة الهجوم سويةً؟

لا نستطيع أن نفرض طرق عمل على المؤسسات والمنظمات التي ندعمها، هي تختار طريقة عملها، نحن ندعم قناعاتها.

في هذا السياق فإن الصندوق يموّل عددا من الائتلافات، بينها الائتلاف لمناهضة العنصرية، والذي يضم قرابة ٤٠ مؤسسة ناشطة سويةً من أجل مناهضة العنصرية وتداعياتها على المجتمع الإسرائيلي، سواءً فيما يتعلق بمظاهر العنصرية ضد العرب أو ضد اليهود من أصل شرقيّ أو ضد اليهود من أصول روسية أو أثيوبية.

شاكيد تُعرّض جهاز القضاء الإسرائيلي للخطر

(*) سؤال: في أكثر من مناسبة قمت بالتهجم على وزيرة العدل أييليت شاكيد، بادعاء التدخل في القضاء الإسرائيلي..

نعم، وقمت بكتابة هذا النقد في سلسلة مقالات، فوزيرة العدل تعرّض جهاز القضاء الإسرائيلي للخطر، وأنا متخوفة جداً من تدخلاتها في القضاء الإسرائيلي، فللوزيرة مسؤولية وزارية لإدارة الوزارة، لكن يحظر عليها أن تتدخل وتفرض قرارات على الوحدات الفاعلة في الوزارة.

على سبيل المثال، قامت الوزيرة بتعيين مفوض وظيفته أنّ يوصي للمحكمة العليا فيما يتعلق بالمستوطنات، هذا تدخل سافر، ومس باستقلالية الجهاز القضائي وتدخل في عمل النيابة العامة.

من غير المعقول أنّ نسمح لهذا بأن يحدث، وعلى الوزيرة أن تعي أنّ المستشار القضائي للحكومة غير خاضع لسلطتها.

(*) سؤال: هل برأيك المحكمة العليا مستقلة كفاية اليوم، أو قوية كفاية؟

لا توجد محكمة عليا قوية أو غير قوية، لطالما كان الخطر يحدق بالمحكمة العليا، فللسياسيين قوة وتأثير على كافة المؤسسات الحكومية، وإذا لم يتم احترام قواعد اللعبة، والثقافة الديمقراطيّة، واستقلالية المؤسسات الحكوميّة، فإن العليا ومؤسسات أخرى في خطر. وعلينا أن نحذّر ونمنع الوصول إلى هذه المرحلة.

(*) سؤال: هل تحترم المحكمة العليا نص القانون الدوليّ؟

باعتقادي، دولة إسرائيل تحترم المعاهدات والمواثيق الدوليّة، لكن السؤال هل تفسير إسرائيل لهذه المعاهدات والمواثيق مطابق لتفسيرات المحكمة الدوليّة في «هاغ»، جوابي بالطبع لا.

المحكمة العليا، امتنعت طوال السنوات، عن تبني موقف مبدئي فيما يتعلق بقانونية المستوطنات. في العام ١٩٩٢، وفي قرار العليا في «قضية برجيل» (سميت على اسم مدير «السلام الآن» في حينه -جبرئيل برجيل- التي تقدمت بالالتماس إلى العليا)، قدمت المحكمة ذرائع وحجج لماذا امتنعت عن تسجيل موقف مبدئي من قانونية المستوطنات، وبهذا قررت العليا في حينه أنّ مسألة المستوطنات غير محسومة قضائياً.

المحكمة الدوليّة في «هاغ» قررت عام ٢٠٠٤ أنّ كل المستوطنات غير قانونية، وأنها مخالفة للمواثيق الدوليّة، وذلك عندما ناقشت قانونيّة جدار الفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، وآخذة بعين الاعتبار قرار العليا في «قضية برجيل»، وغياب قرار في العليا حول الموضوع، فإن إسرائيل وحكومتها تفسران القانون الدوليّ بشكل مغاير، لأن محكمتها امتنعت عن البت في الموضوع بشكل حاسم قضائياً.

تداعيات الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ستكون سيئة

(*) سؤال: الاعــتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ألا ترين أن هذه نهاية الحل السياسيّ؟

إنه قرار مؤسف، ويؤسفني جداً كيف تم اتخاذه، هو قرار خطر أمنياً بصورة كبيرة، وخطر على مسار المفاوضات والسلام.

أنا أرغب باعتراف دوليّ بالقدس عاصمة لإسرائيل، لكن على هذا الاعتراف أن يأتي من خلال اتفاق وتفاهمات مع الفلسطينيين، وضمن اتفاق للسلام، وليس بصورة أحادية ومن خلال فرض على الجانب الفلسطيني. تداعيات القرار ستكون سيئة.

(*) سؤال: لكن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل يرضي الجانب اليميني، والذي يحاول أن يفرض قيماً دينية بقوة، حتى في جهاز التربية والتعليم، كما يحدث مؤخراً؟

هذا الفرض أيضاً سيء، ومن المهم توضيح هذه النقطة جيداً، هناك أشخاص يؤمنون بما يسمى القدرية، ما يعني أن هنالك شخصية محركة لأمورنا وهي الإله، أنا لست ضد هذا التفكير، يحق لهم أن يفكروا بهذه الصورة، لكن أنا ضد فرض هذا التفكير على أبنائنا، فعلينا أن نربيهم على اختيار مسارهم في الحياة، على العقلانية، ومن يختار نهاية الأمر التوجه الديني يحق له ذلك.

التديين أو فرض الدين على جهاز التربية والتعليم، في الوقت الذي نتحدث فيه عن أطفال صغار في السن، وفي مرحلة التطور العقلي والذهني، هو عملية تلقين مخالفة للتعددية والنظام الديمقراطيّ، ومرفوضة بالنسبة لي بشكل كبير.